

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس



برنامج الإدارة الرشيدة
في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

جمهورية
المملكة المغربية



GOUVERNEMENT DU
ROYAUME DU MAROC

بمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

جدول الأعمال

22 نونبر - تشرين الثاني 2009، مراكش (المغرب)

منتدى الحكامة

رفع تحديات الحكامة
من أجل اقتصاد أقوى وأسلم وأكثر عدلا

يُنظمه برنامج الإدارة الرشيدة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا
لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
و وزارة تحديث القطاعات العامة بالمغرب

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني التالي :

mena-governance@oecd.org

أو زيارة الموقع :

www.oecd.org/mena/ministerial2009

www.mena-ocde.ma



تقديم

ليست بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنأى عن تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية إذ باتت تهدد قدرتها على بلوغ مستويات النمو اللازمة لتلبية احتياجات مواطنيها وتحسين ظروف عيشتهم دون استنزاف مواردها الطبيعية.

وهكذا، باتت دول المنطقة في حاجة ملحة، عند اعتماد أي استراتيجية مشتركة مستقبلاً، إلى تنسيق السياسات العامة في كافة مستويات الحكامة وإشراك كل الفاعلين المعنيين إلى جانب الحكومة، ولاسيما النساء وممثلي المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

ينعقد منتدى الحكامة بتزامن مع المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يوم 23 نونبر 2009 بمدينة مراكش. ويتيح المنتدى لصانعي القرار السياسي والخبراء وممثلي المجتمع المدني ووسائل الإعلام فرصة لتدارس السبل الكفيلة بتوفير شروط الانتعاش الاقتصادي وبتعزيز التنمية المستدامة، مع مراعاة احتياجات المواطنين والمجتمع ورهانات التنمية بشكل عام.

ومن شأن المنتدى أن يحفز الإصلاحات الوطنية بفضل تبادل الخبرات والتجارب وأن يفضي إلى صياغة خطة عمل لتطوير التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ولاشك أن النتائج والخلاصات التي سيبلورها المشاركون ستسهم في إثراء مناقشات المؤتمر الوزاري المزمع عقده غداة المنتدى ، بل وستمكن من تعزيز التخطيط الاستراتيجي لبرنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للحكامة وكذا من تجديد خطة عمله.

إن اعتماد سياسات عمومية تضع المواطن في مقدمة أولوياتها يتطلب إيجاد آليات فاعلة للحكامة العامة تمكن من توفير إطار ملائم للتنمية البشرية. وجدير بالذكر أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد عمدت خلال العشرية الأخيرة إلى وضع وتنفيذ سياسات عمومية طموحة تستهدف تعزيز القدرات المؤسساتية والإدارية بما يحفز قاطرة التنمية المستدامة.

ومن هذا المنظور، يشكل النهوض بقيم المرفق العام والتدبير المحكم للموارد العمومية عاملين لا محيد عنهما في تطوير الحكامة. كما يفرض تأمين اقتصاد منفتح وتشاركي الاستعمال الأمثل لأدوات السياسة العمومية بغية إشراك وخدمة الفئات الأكثر هشاشة وحماية البيئة لفائدة أجيال المستقبل.

وسيناقش المشاركون في هذه الجلسة الرهانات الكبرى في مجال الحكامة وأشكال السياسات العمومية الممكن اعتمادها لضمان تنمية مستدامة وتشاركية. وهكذا سيحاول المتدخلون تقديم إجابات على التساؤلات التالية:

- ما السبيل لجعل الابتكار حافزا للنمو الاقتصادي وأرضية لإرساء مناخ ملائم للمواطنين والأعمال؟
- ماهي الأطراف الحكومية القادرة على تسهيل جهود حماية الموارد الطبيعية وترسيخ تنمية ترابية مستدامة؟
- كيف يمكن للحكومات التحقق من المشاركة الفعالة للنساء في الحياة الاقتصادية ومن مدى استفادتهن من ثمار التنمية الاقتصادية والمرافق العامة؟
- ما الأدوات المثلى اللازم اعتمادها لضمان الاندماج الاقتصادي في سياق تزايد الترابطات بين القطاعين العام والخاص؟

تتدارس هذه الورشة مختلف المجالات والسياسات والمقاربات ذات الصلة بالحكامة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهكذا سيتبادل المشاركون الرؤى بشأن برنامج العمل الاستراتيجي الخاص بالحكامة العامة لأجل إيجاد فرص للتعاون والعمل الإقليمي.

تتدارس هذه الورشة مختلف المجالات والسياسات والمقاربات ذات الصلة بالحكامة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهكذا سيتبادل المشاركون الرؤى بشأن برنامج العمل الاستراتيجي الخاص بالحكامة العامة لأجل إيجاد فرص للتعاون والعمل الإقليمي

← مُسير الجلسة :

- فخامة السيد محمد عبو، الذي سيتولى رئاسة برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للنهوض بالحكامة؛ الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة، المغرب.

← ملاحظات تمهيدية :

- فخامة السيد ريناتو برونيتا، وزير الإدارة العمومية والابتكار، إيطاليا
- فخامة السيدة نانسي باكير، وزيرة إصلاح القطاع العام، الأردن
- السيد أنخيل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

← المتدخلون

- السيد عبد السلام أبو درار، رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، المغرب
- السيد جوزيف بوشي روكامورا، كاتب الدولة في الشؤون القروية والماء، إسبانيا
- الدكتور أشرف عبدالوهاب، نائب الوزير المكلف بالتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية

← المتدخلون للتعليق

- السيد جيرون نيغلاند، مدير فريق الإصلاح القانوني، وزارة المالية والشؤون الاقتصادية، هولندا

يأتي التواصل الفعال وإشراك كل من المواطنين والسلطات المحلية في مقدمة الشروط اللازم توفيرها ليكون للسياسات العمومية أثرا إيجابيا على الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن اللامركزية أفضت إلى تفويض المسؤوليات تدريجيا للسلطات المحلية لأجل الاستجابة لحاجيات المواطنين وتأمين توزيع ملائم للمال العام. وقد بينت العديد من تجارب بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن بمقدور المجتمع المدني، خاصة على الصعيد المحلي، أن يشكل فاعلا رئيسيا في تدبير القطاع العام وأن لإشراكه في هذا المضمار وقع إيجابي على تطوير السياسات العمومية والإصلاحات وعلى التنفيذ الناجح لهذه السياسات.

إلى جانب ذلك، تكتسي سياسات التواصل الحكومية أهمية بالغة في هذا الصدد، لاسيما على مستوى توعية المواطنين بالحاجة للإصلاحات وبتكلفة عدم المشاركة، لما لذلك من أهمية في دعم الرأي العام لبرامج العمل الحكومية. ويعمل صانعو القرار ووسائل العمل جنباً إلى جنب لأجل ضمان تحسيس أفضل وتواصل أكثر فعالية مع المواطنين فيما يخص الإصلاحات المعقدة المرتبطة بالحكمة العامة.

وسيتناول المشاركون في الجلسة الأسئلة التالية:

- كيف يمكن لحكومات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تضع موضع التنفيذ مبادئ سياسة منفتحة وتشاركية؟ وما السبيل إلى ضمان مشاركة أوسع وأكثر تمثيلية؟

- كيف يمكن أن ترسخ إستراتيجيات التواصل خطاباً مؤداه أن المواطنين ومسؤولي القطاع العام ورجال الأعمال والمجتمع المدني هم المستفيدون من الإصلاحات ذات الصلة بالحكمة العامة مع ما لذلك من أثر إيجابي على عملية الإصلاح؟ ما الدور الأنسب لوسائل الإعلام في هذا الباب؟

- اعتباراً لدور السلطات المحلية بوصفها وسيطاً بين المواطنين والدولة، ما هي اتجاهات الحكمة العامة التي يمكن أن تشكل مصدر إلهام عند صياغة السياسات العمومية في المستقبل؟

خلال هذه الجلسة، سيتدارس ممثلو السلطات المحلية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني الاستراتيجيات الجديدة للمساهمة في وضع سياسات للحكمة. كما سيتناولون أهمية إشراك المجتمع المدني في إغناء الحكمة العامة.

← مسير الجلسة :

- السيد رشيد بنمختار، رئيس المرصد الوطني للتنمية البشرية، المغرب

← المتدخلون

- فخامة السيد زهير مظفر، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالوظيفة العمومية والتنمية الإدارية، تونس
- السيد عبدالرحمن الشورفي، كاتب عام بالنيابة، وزارة الإسكان والتنمية المجالية، المغرب
- السيدة سكيمة بوراوي، مديرة مركز النساء العربيات للتكوين والبحث (كوثر) تونس
- السيد قادر عبد الرحيم، صحفي لدى إذاعة القناة الخامسة، فرنسا
- السيد تياكو بيكسوتو، معهد الجامعة الأوروبية، إيطاليا
- السيد كمال المصباحي، تراسبارونسي المغرب

← ملاحظات ختامية:

- السيدة كاتجو هولكري، مستشارة بقطاع التدبير العام بوزارة المالية، فنلندا

16:30 - 17:00

الجلسة الاختتامية : منهجية العمل، من أجل حكومات قادرة على تلبية المتطلبات وبلورة حلول ناجعة

المقرر :

- فخامة السيد كريس هورنايرت، سفير، مندوب بلجيكا لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الرئيس المشارك للبرنامج الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للنهوض بالحكومة

المتدخلون للتعليق

- السيد رولف ألتر، مدير مديرية الحكامة العمومية والتنمية المجالية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية